الباب الأول

تطور الزراعة المصرية والحاجة لدراسة جدوى المشروعات

مرت الزراعة المصرية منذ خمسينيات القرن العشرين بالعديد من التحولات التى أثرت فى أدائها ولكنها فى كل الأحوال كانت مستجيبة لتلك التغيرات متأثرة بها، فأوضاع قطاع الزراعة فهى إما انعكاساً لمتغيرات الاقتصاد القومى أو ترجع لطبيعة هذا القطاع أو لظروف خارجية مؤثرة فى الاقتصاد القومى والقطاع على حد سواء. فالزراعة المصرية تأثرت بالتمصير والتأميم والقوانين الاشتراكية والانفتاح الاقتصادى والإصلاح الهيكلى وتحرير سعر الصرف. كما تأثرت بالصراع فى الشرق الأوسط وحربى الخليج الأولى والثانية وتفكك دول الكتلة الشرقية وانهيار النظم الشمولية وغيرها. ومن طبيعة هذه المتغيرات أرى أن تحليل اليقين أو المعلومات الكاملة لأوضاع الزراعة المصرية أصبح تحليلا ساذجاً ولا يتناسب مع عصر أو عقل.

١-١. نبذة عن تطور أوضاع قطاع الزراعة منذ الخمسينات

ظهرت قوانين الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية كأحد أهم إنجازات الثورة ولكن كان لها آثاراً مباشرة على تفتت الملكية الزراعية وبطء تطوير القطاع، وبعد أقل من ثلاثين عاماً من ظهورها أصبحت الآن حبراً على ورقة ومعمولاً بها فقط فى الوادى والدلتا أو الأراضى القديمة وظهرت كيانات جديدة فى المناطق المستصلحة بأحجام كبيرة اقتربت فى بعض الأحيان من الألف فدان، وأخرى لتحو أضعاف هذا الرقم. وكان لتأميم الحركة التعاونية وإلغاء بورصة العقود واتجاه الدولة للتسعير على أساس تكلفة الإنتاج والتوريد الإجبارى، كلها إجراءات كانت تستهدف تأميم قطاع الزراعة بأسلوب مختلف عن الأسلوب التقليدى حيث كانت الدولة مهيمنة على قرار الإنتاج وتوزع المستلزمات من الجمعيات التعاونية والتى تتبع الدولة وتمارس خدمة التمويل عن طريق التعاونيات والبنك بنظام فريد حيث يمول بنك التسليف الزراعي والتعاوني الملكيات الكبيرة والتعاونيات صغار المزارعين، كما تهيمن الدولة على الناتج بتسويقه تعاونيًا وذلك بعد دورها فى تحديد الأسعار على أساس تكلفة الإنتاج كما سبق الإيضاح. وأخذت الدولة بسياسات تستهدف نقل الفائض من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى وجمدت الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لمستوى مستهدف هو ٧,٥٪ من إجمالى الاستثمارات الثابتة، وجمدت الأسعار والأجور وكل ذلك أدى إلى بطء وجمود قطاع الزراعة وانخفاض مساهمتها فى الناتج القومى الإجمالى وفى الصادرات القومية. وتعبر الأشكال البيانية (١) – (٢) عن بليغ هذه الصورة، حيث إن الفترة من ١٩٥٩/ ١٩٦٠ – ٨٧/ ١٩٨٨ بما فيها من تأميم وتمصير وإجراءات

اشتراكية وحتى انفتاح اقتصادى هى فترة جمود فى الاستثمارات بالأسعار الحقيقية، ترتب عليها جمود فى معدل نمو الإنتاج الزراعى لحدود ١٪-٢٪ سنويًا وهو معدل يقل من معدل نمو السكان مما ترتب عليه من تفاقم مشكلة توفير الغذاء وزيادة فاتورة الواردات، بل وأصبح قطاع الزراعة عبئا على فرص تنمية المقتصد القومى بعد أن كان قاطراً له.

وكما بدأت الدولة إجراءاتها الاشتراكية بالزراعة بدأت أيضاً خطواتها الإصلاحية بالزراعة، وكانت الزراعة مستجيبة فى كلا الحالتين ربما لطبيعة المنتج الزراعى ولعدم وجود نقابات أو اتحادات فعالة لهم، أو لسهولة إجراء الإصلاحات فى هذا القطاع عن غيره. وكان قطاع الزراعة فى عام ١٩٨١ قطاعاً طارداً للعمالة ويدعم المستهلكين فى الحضر على حساب المنتجين فى الريف، وتناقصت مساهمته فى الناتج المحلى حتى بلغت ٤ , ٢٢٪ عام ١٩٨٠، كما تناقصت فرص العمل به حتى بلغت العمالة الزراعية نحو ٩ , ٣٧٪ من جملة العمالة عام ١٩٨٠. وتدنت الاستثمارات الإجمالية فيه إلى حدود ٦ , ١٢٪ وهى تعتبر ضئيلة لرفع معدلات نمو أو تحديث هذا القطاع. كما تفاقم العجز فى الميزان التجارى الزراعى وأخذ ينمو بمعدل معنوى إحصائيًا بلغ ٩ , ١٢٪. وكنسبة من إجمالى الناتج القومى، بلغ عجز الميزان التجارى الزراعى نحو ٣ , ١٥٪ كمتوسط الفترة ١٩٧٣-١٩٧٩، تزايد إلى ٥ , ١٦٪ كمتوسط للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، ثم كان ٢ , ١٤٪ كمتوسط للفترة ١٩٨٦-١٩٩٢. وخلال ذات الفترات الثلاث السابق الإشارة إليها كان عجز الميزان التجارى الزراعى كنسبة من العجز الكلى فى الميزان التجارى نحو ١ , ٢٠٪، ١ , ٢٩٪، ٧ , ١٣٪. وكان من الإشارات السلبية انخفاض نسبة تغطية الصادرات الزراعية للصادرات القومية من ٤ , ٤١٪ إلى ٥ , ١٥٪ بين الفترتين ١٩٧٣-١٩٧٩، ٨٠-١٩٨٥. وكان من العلامات الإيجابية انخفاض نسبة الواردات الزراعية للواردات الكلية من ٢٩٪ إلى ٢٤٪ كمتوسط لذات الفترتين.

وبمراجعة بيانات الفترة ١٩٨٠-٨٤/ ١٩٨٥ وهى الفترة التى سبقت الإصلاح الاقتصادى فى مصر والتى نفذت فيها مصر برامج التثبيت والإصلاح الهيكلى، يتضح تناقص مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى من ٤ , ٢٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٦ , ١٦٪ عام ٨٤/ ١٩٨٥، وجمود مستويات التشغيل فى هذا القطاع عند مستوى ٥ , ٣٧٪ من العمالة الكلية. وبالرغم من تناقص الفائض الحقيقى المحول من قطاع الزراعة من ٨٧١ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى ٦٧٦ مليون جنيه عام ١٩٨٥.

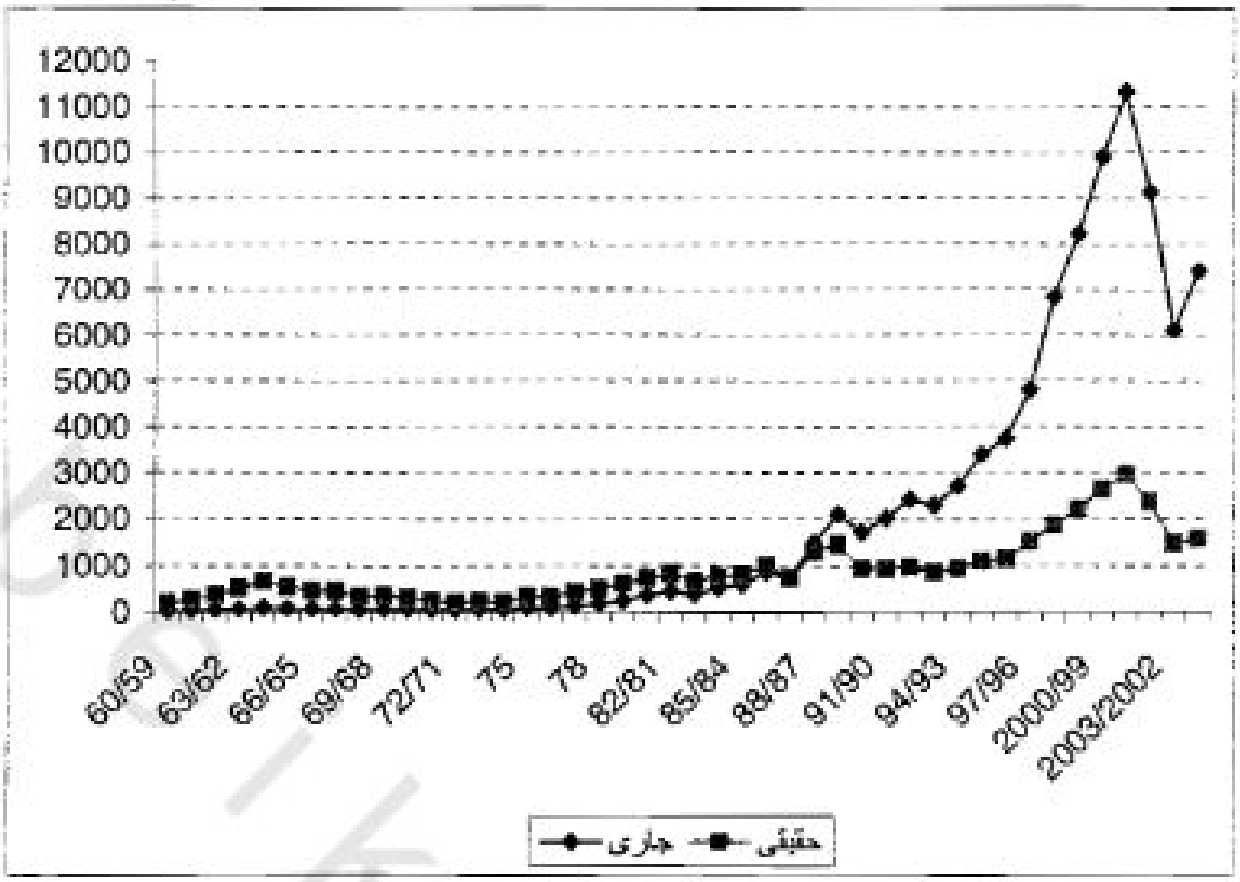

شكل (١) إجمالي الاستثمارات الزراعية بالمليون جنيه

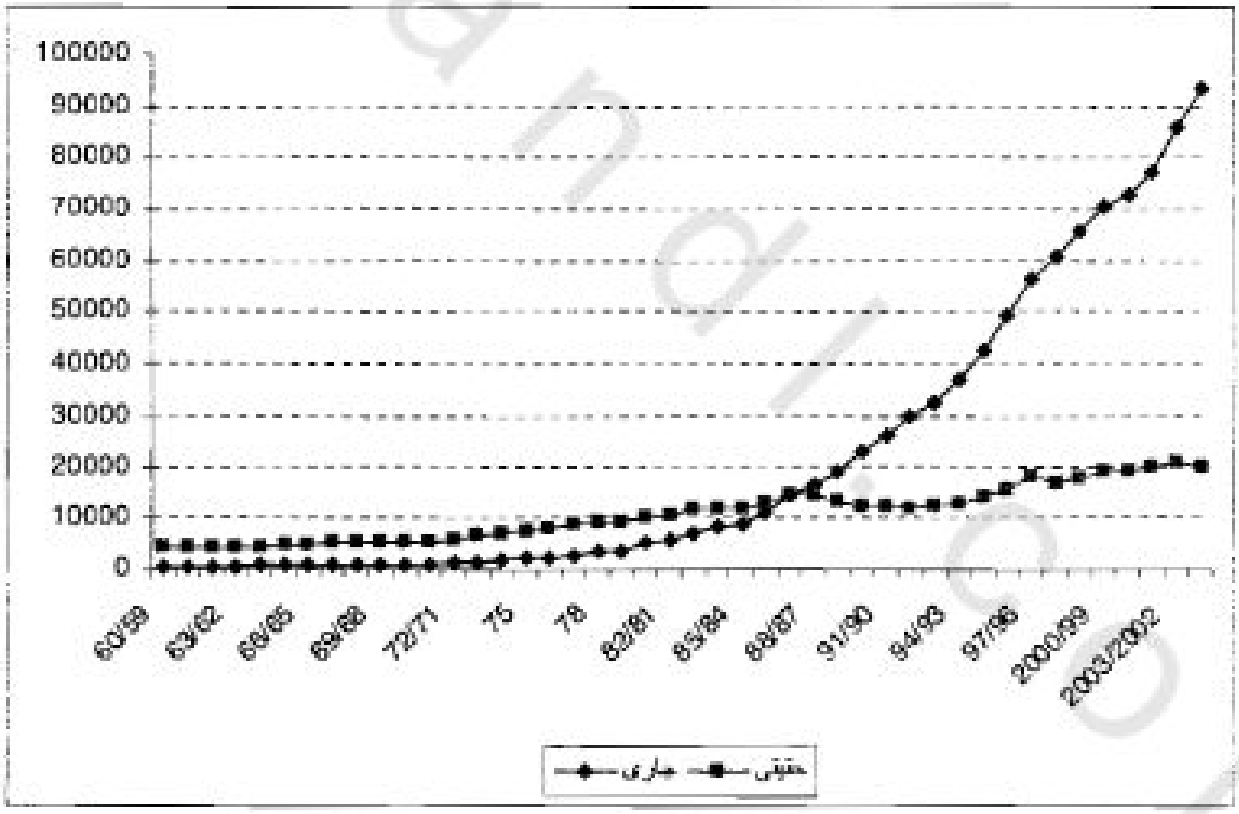

شكل رقم (٢) إجمالي الإنتاج الزراعي بالمليون جنيه

إلا أنه ما زال يزيد عن الاستثمارات الثابتة الموجهة لهذا القطاع ومازال يشير إلى دعم الزراعة للقطاعات الأخرى. وجدت الاستثمارات الكلية الثابتة لهذا القطاع عند مستوى ٥ , ٩٪ من جملة الاستثمارات الثابتة. وأصبح قطاع الزراعة فى حاجة ماسة لسياسة إصلاحية هيكلية وبالفعل بدأ تطبيق برامج التكيف الهيكلى فى قطاع الزراعة ابتداء من ٨٦/ ٨٧ ضمن توصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وقد استوجبت تلك البرامج تحرك الدولة فى اتجاهين متوازيين. كان الاتجاه الأول يتمثل فى إجراء بعض التعديلات الهيكلية فى السياسة الزراعية المصرية سواء سياسة سعرية أو تسويقية أو تجارة خارجية وكذلك السياسات المالية والنقدية المرتبطة بقطاع الزراعة بالإضافة إلى التعديلات الهيكلية فى مجال الإصلاح المؤسسى. بينما كان الاتجاه الثانى يتمثل فى التكامل بين السياسة السعرية الزراعية مع السياسة القومية من ناحية وتكامل السياسة الاقتصادية القطاعية والقومية من ناحية أخرى أى أنها فى النهاية تستهدف التأثير على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتفاوت أهداف برامج التكيف الهيكلى بين دفع النمو الاقتصادى وسد فجوة الموارد وحل مشكلة الديون الخارجية إلى تحقيق درجة مقبولة من الاستقرار الاقتصادى مع المحافظة على حد أدنى من العدالة التوزيعية، ومن هنا تهدف برامج التكيف الهيكلى الزراعية إلى تحقيق نمو الإنتاج الزراعى بمعدل يفوق الاستهلاك بين السلع الزراعية، الوصول إلى وضع توازنى فى الميزان التجارى الزراعى، الحد من هدر الموارد الأرضية والمائية باعتبارها أكثر ندرة، تحقيق العدالة فى الحصول على الأراضى والمياه لمواجهة الفقر فى الريف، الحد من البطالة فى إطار الإصلاحات الهيكلية، تنمية القوى البشرية بهدف زيادة إنتاجيتها.

وبالفعل وبالنظر إلى الأشكال البيانية (١) - (٢) يتضح أن هناك تحسناً طرأ على أداء قطاع الزراعة المصرى اعتباراً من عام ١٩٨٧/ ١٩٨٨ كنتيجة مباشرة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى بمراحله المختلفة حيث تزايدت الاستثمارات الحقيقية وكذلك إجمالى قيمة الإنتاج الزراعى، وتحسنت بمعدلات النمو فى قطاع الزراعة لتبلغ نحو ٤ , ٢٪، وتزايدت فرص العمل فى قطاع الزراعة لتبلغ حوالى ٣ , ٤ مليون فرصة عمل فى نهاية الثمانينات وتزايدت الصادرات الزراعية. ولكن كانت هناك جوانب سلبية مرتبطة بالفترة ٨٦/ ١٩٨٧ - ٩٢/ ١٩٩٣ وهى فترة تطبيق المرحلة الثانية من برامج الإصلاح الاقتصادى ومنها:

(١) استمرار تناقص مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى حيث تناقصت من نحو ٢٠٪ فى بداية الثمانينات حتى بلغت حوالى ١٧٪ فى نهاية الثمانينات.

(٢) بالرغم من تزايد معدل النمو فى قطاع الزراعة إلا أنه كان أقل من نظيره على مستوى الاقتصاد القومى ككل وكان أقل من معدلات نمو السكان فى ذلك الوقت. ومع التحسن النسبى فى الدخول، زاد الطلب على الغذاء وبدت جهود التنمية دون مستوى طموح الشعب، بل ابتلعتها الزيادة السكانية وتركت علامة على واقعية تلك البرامج.

(٣) تزايد العجز فى الميزان التجارى وتزايدت الواردات للدرجة التى جعلت من هذا العجز سمة مميزة للزراعة المصرية بصفة خاصة وللمقتصد القومى ككل بصفة عامة.

(٤) بالرغم من زيادة الاستثمارات بالأسعار الجارية لتبلغ ١,١ مليار جنيه فى نهاية الثمانينات إلا أن الزيادة بالأسعار الثابتة كانت أقل من ذلك بكثير مما يوحى أن الزيادة فى الاستثمارات ليست حقيقية ولكنها كلها ترجع إلى زيادة مستويات الأسعار، شكل رقم (١)، ويكمل هذه الصورة ويؤكدها تناقص الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات الزراعية بالأسعار الثابتة.

(٥) بدأت مشكلة البطالة فى التراكم ليس فقط على مستوى القطاع، بل والدولة ككل، كذلك ظهرت ظواهر أخرى مصاحبة لهذه المشكلة. ومناقشة هذه القضية تستدعى الإشارة إلى أن البطالة كانت من ظواهر النظام الرأسمالى. ولعل إشارة كارل ماركس والكساد العالمى فى بداية ثلاثينات القرن العشرين ما يؤكد صحة وواقعية هذا الرأى. وبالفعل عندما انتقلت مصر من نظام هيمنة الدولة على وسائل الإنتاج والتشغيل وزيادة مساهمة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى زادت البطالة وأخذت فى التراكم كنتيجة واقعية لأخطاء سياسات معالجتها. وكان المأمول أن يساهم القطاع الخاص بتوفير فرص عمل لامتصاص حتى الزيادة السنوية فى معدلات البطالة ولم يحدث ذلك. كما كان المأمول أن تستوعب القطاعات السلعية والخدمية غير الزراعية الزيادة السنوية فى حجم القوى العاملة، وأيضاً لم يحدث ذلك، بل وأكثر من ذلك تناقصت الأهمية النسبية للعمالة الزراعية ٤٧,٥٪ فى بداية السبعينات إلى ٣٧٪ فى بداية الثمانينات، ثم إلى ٣٠٪ فى بداية التسعينات، مما يعنى تضاؤل قدرة القطاع على زيادة فرص التوظيف.

(٦) ناهيك عن ظاهرة البطالة والتي باتت معضلة، فإنه بالرغم من زيادة متوسط الأجور إلا أنها ما زالت أقل بكثير من متوسط إنتاجية العامل. فإذا أضفنا هذا العامل إلى انخفاض الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات، فتبدو صورة قطاع الزراعة على أنه طارد للعمل ورأس المال، ويصبح تطويره أمراً صعباً حتى مع تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي.

ومع بداية التسعينات كان الاتجاه نحو تحرير الأسواق وعلاقات الملكية والإيجار كخطوة إصلاحية تستهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه وزيادة الصادرات الزراعية. وبالفعل بدأت الدولة في عام ١٩٩٣ التخلي عن التسويق التعاوني للقطن، وتحددت أسعاره التأشيرية ليصبح السعر في السوق المحلية نحو ٦٥٪ من سعره العالمي. كذلك أعطت الدولة مهلة حتى عام ١٩٩٧ لتحرير علاقات الإيجار وأصبح من هذا التاريخ يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب وليس بقانون، وكانت هذه الخطوات دفعة كبيرة لهذا القطاع وللاستثمار فيه. وكما يتضح من الشكلين (١) - (٢) أخذت الاستثمارات بالأسعار الجارية والثابتة في التزايد حتى بلغت حدًا أقصى في عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ثم هبطت ثم تزايدت، ولكن في كل الأحوال كانت الاستثمارات الثابتة أعلى من مثيلتها عند بداية التسعينات. وكما حدث زيادة كبيرة في الاستثمارات بالأسعار الجارية، حدثت أيضا زيادة كبيرة في إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية، وتزايدت قيمة الإنتاج الزراعي بالأسعار الحقيقية أيضا ليبلغ ضعف القيمة في بداية برامج الإصلاح الاقتصادي.

ولو نظرنا في للفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢، نجد ملخص كل الإيجابيات حيث تحسن معدل نمو الإنتاج الزراعي ليبلغ نحو ٩,٥٪ بنهاية هذه الفترة، وهو يكاد يكون مساوياً لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويفوق معدلات نمو السكان، لتصبح هذه الفترة معكوس ما حدث عند بداية الإصلاح الاقتصادي ٨٦/ ١٩٨٧.

وفي ٢٨، ٢٩ يناير ٢٠٠٣ كانت هناك علامة فارقة في تاريخ الاقتصاد المصري المعاصر ككل، وطبيعيًا الزراعة كجزء، ألا وهي تحرير سعر صرف الجنيه المصري. وكان الهدف هو تحرير كل الأسواق والقيم وزيادة الصادرات. وقبل ذلك بنحو عامين شرعت الدولة في مشروع عملاق لإضافة ٠,٥ مليون فدان في منطقة توشكى، وأخذت دوراً تأشيريًا يستهدف تقديم خدمات البحث والإرشاد الزراعي والتمويل مع ترك القطاع الخاص للإنتاج.

وفى النهاية، أخذت الزراعة فى الآونة الأخيرة في الكثير من خطوات التحديث والتطوير، وإضافة نحو ١,٨ مليون فدان للرقعة المزروعة منذ بداية الثورة فى عام ١٩٥٢. ومازالت الفلسفة الحاكمة لأداء القطاع هو سيادة زروع الحقل والقطن واللذان يستحوذان على ما يزيد عن ٧٠٪ من الموارد الزراعية. وتقع زروع الخضر والفاكهة ومحاصيل البذور الزيتية فى نحو ٢٨٪ من الرقعة المزروعة فى مصر فى عام ٢٠٠٥ لتعكس فلسفة الدولة من الزراعة والتى تدور حول تحسين معدلات الاكتفاء الذاتى من الغذاء إن أمكن مع التركيز على زيادة الصادرات الزراعية لمستوى طموح هو نحو أربعة أضعاف مستواها الحالى لتبلغ نحو ٥ مليارات دولار. ومُعطيات قطاع الزراعة الحالية تمكن من بلوغ هذه الأهداف ولكن ذلك يحتاج إلى:

أ- دعم البحث الزراعى الجاد وإعادة النظر فى طبيعة المؤسسات البحثية والإرشادية وبرامج كليات الزراعة والمعاهد العليا الزراعية مع التركيز على إداراتها بأسلوب علمى وبكوادر عالية التدريب والخبرة تدعم حرية البحث وتحافظ على تقاليد الاجتهاد العلمى والبحث الجاد.

ب- مؤسسات فاعلة لها دور يتناسب مع فكر اقتصاد السوق وليست تلك المؤسسات التى نشأت فى ظل احتكار الدولة والتى مارست نشاطها استناداً إلى تدليل الدولة.

ج- دور فاعل للقطاع الخاص فى صياغة أهداف السياسة الزراعية مع تشجيعه على الاستثمار فى قطاع الزراعة وتطوير البحث الزراعى.

١-٢. مفهوم وأدوات السياسة الزراعية ومدى اتساقها مع السياسة الاقتصادية

مقدمة : لعله من المفيد حقا أن ينتقل الفكر من العامية للمعلوماتية سواء كان ذلك على مستوى الدارس أو المتدرب أو أعلى من ذلك متخذ القرار حيث إنه فى كثير من الأحيان ما يستخدم مفهوم علمى بلغة دارجة . وفى هذا الجزء سأحاول التطرق لموضوع هام من بدايته ألا وهو وضع ونمذجة وتقييم السياسات الزراعية وتحليل المشروع المزرعى هو تحليل لمكونات السياسة الزراعية، حيث تتكون السياسة اتساقاً مع الأهداف القومية. ويختلف فكر اقتصاد السوق عن الفكر الاشتراكى، ففى فكر اقتصاد السوق يكون هناك مؤسسات فاعلة وسياسات تحقق أهداف الدولة بأدوات مرنة وبأدنى خسارة ممكنة، أما فى الفكر الاشتراكى فالأساس هو ملكية الدولة

لوسائل الإنتاج أو التحكم فيها ووضع خطط لتنفيذ الأهداف القومية، وكما سيلى توضيحه.

أ- المفاهيم الأساسية :

من البداية يجب التمييز بدقة بين الهدف والأداة، فالهدف هو ما نسعى إلى تحقيقه، كقولنا زيادة الإنتاج الزراعى ٧٪ سنويا أو تعظيم حصيلة الصادرات أو حتى كما كنا نستهدف فى الستينات الكفاية والعدل ، كل هذا من قبيل ما نسميه بالأهداف . وهذه الأهداف تتحقق بمجموعة من الأدوات غير المتداخلة وأيضا الحرة كقولنا مثلا تخفيض الضريبة على الدخل بنسبة ٢٪ مثلا لزيادة الدخل المتاح للتصرف ومن ثم زيادة الناتج الإجمالى GNP ، أو قولنا تخفيض سعر الفائدة على الائتمان طويل ومتوسط الأجل لكى نزيد من حجم الاستثمارات الزراعية بما يؤدى إلى تحسين أدوات الإنتاج ومن ثم زيادة الناتج الزراعى وأيضا بالضرورة الناتج القومى الإجمالى، وهكذا إذا، من هذه الأمثلة بات واضحا أن الهدف هدف والأداة وسيلة لبلوغ الهدف. وإذا غاب عنا هذا المضمون الأولى لا يمكن أن نتطرق لنمذجة أو تقييم سياسات ليست صحيحة الصياغة والتصميم من البداية.

والمتابع بدقة لتطور البحوث الاقتصادية الزراعية يجد أن هذا الفكر تطور كثيرا. فحتى أزمة البترول الأولى عام ١٩٧٣ يكاد يكون فكر " تينرجين وشاكل " وغيرهما الراقى كافيا للتدريس فى المراحل الجامعية وهذا هو حجم الطلب الفعلى فى تلك السنوات الخوالى . لكن الآن تطورت البحوث الزراعية فى مجال السياسة الزراعية على مستوى العالم، بل بلغت الزمن الذى يشكل فيه الملف الزراعى معضلة يستحيل حلها فى كثير من الأحيان فى تجارة دول العالم وكلنا يعلم ما سمى بحرب الموز بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى أو بالشروط التعسفية تجاه صادرات مصر من البطاطس من قبل الاتحاد الأوربى أو ما إلى ذلك.

أ-١- أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية : السياسة الاقتصادية هى مجموعة من الإجراءات التى تؤدى لبلوغ أهداف محددة . ومنذ البداية أحب أن أنوه إلى أن هذه الأهداف قد تطورت على مدى عمر الدول، فالدولة الحارسة كانت تستهدف الدفاع والأمن والعدالة . والدولة اليوم تستهدف زيادة الناتج وزيادة فرص العمل، تحقيق الاستقرار السياسى ، استقرار الأسعار فى إطار حرية السوق،زيادة فائض التجارة الخارجية. كما أنها تحقق هذه الأهداف بأدوات أربع وهى :- (١) السياسات المالية ، (٢) السياسات النقدية ، (٣) سياسات الأجور والدخول ، (٤) سياسات التجارة الخارجية . شكل رقم (٣) .

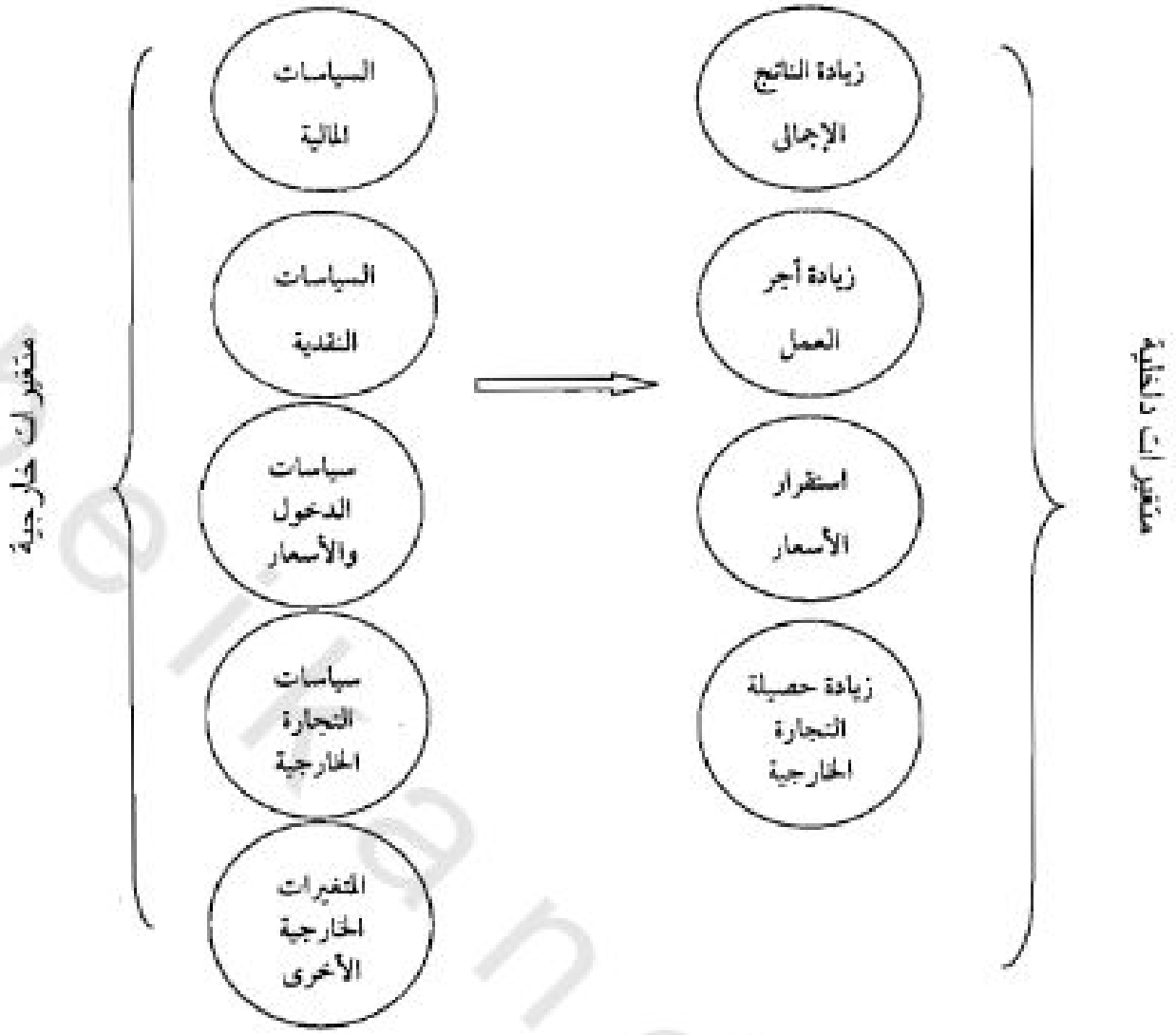

شكل رقم (٣). المتغيرات الداخلية والخارجية المصاحبة للسياسة الاقتصادية العامة

وقد أشرت من قبل إلى أهمية حرية هذه الأدوات وتوازن مستواها لتحقيق الهدف دون هدر اقتصادي كما أنها لابد وأن نحاول زيادة عددها تقديريا عن عدد الأهداف التي نبغي تحقيقها لكي تكون درجات الحرية موجبة لواضعي السياسة بصفة عامة. وفي مصر الآن تستهدف الدولة زيادة فرص العمل وتعمل من خلال حزم متكاملة إلى تحقيق استقرار الأسواق عند مستوى توازني. كما أنها تحاول بحلول مزدوجة معالجة ميزان تجاري مختل حيث إن الواردات الإجمالية هي في حدود ١٥ مليار دولار يقابلها صادرات لا تزيد من ٤ مليارات دولار، وأيضا تحاول الدولة جذب الاستثمارات الأجنبية لسد الفجوة الاستثمارية والتي نشأت من ضعف الطاقة الادخارية المحلية من ناحية وزيادة الاستثمارات لزيادة الناتج من ناحية ثانية . والأدوات التي تحاول الدولة

استخدامها هى خفض سعر الفائدة وتحفيز الاستثمار بإطار مؤسسى مناسب، وزيادة حصيلة الدولة من الضرائب عن طريق ملاحقة المتهربين دونما فرض أعباء جديدة، وزيادة الأجور والدخول لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وزيادة الطلب الاستهلاكى من ناحية أخرى، وأيضا محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات بفتح أسواق جديدة والترويج الجيد للمنتجات المصرية.

أ-٢- أدوات وأهداف السياسة الزراعية : السياسة الزراعية هى سياسة قطاعية وهى من السياسات النوعية التى يجب أن تصمم فى اتساق وتكامل مع السياسة العامة للدولة وإلا أصبحت سياسة القطاع والدولة كالعزف النشاز فى سيمفونية غير متناسقة. وكثيرون ممن تعرضوا لمفهوم السياسة الزراعية عرفوها على أنها مجموعة من الأهداف والأساليب والبرامج والوسائل والإجراءات التى قد يلجأ المجتمع إلى تطبيقها فى القطاع الزراعى بهدف تعظيم الرفاهية الاقتصادية. وهى سياسة يضعها المجتمع متناغمة مع سياسته الاقتصادية العامة. وهذا المفهوم يلفت النظر إلى عدة محاور أساسية منها أنه طالما أن الهدف النهائى هو تعظيم الرفاهية الاقتصادية إذا لابد وأن يكون التقييم منصبا على مدى بلوغ هذا الهدف مقارنة بالأدوات. ومحور آخر هام هو أن السياسة الزراعية إجراءات تضعها الدولة لمجتمع أصبح القطاع الخاص فيه يستحوذ على توليد أكثر من ٧٠٪ من ناتجه القومى الإجمالى ومثلها من الاستثمارات.

وقبل تطرقى لتلك المحاور أحب أن نقر أن السياسة الزراعية ما زالت إجراءات تضعها الدولة وتنفذ من خلال برامج واضحة ومحددة بغرض رفع مستوى معيشة المشتغلين بالزراعة أولا، وزيادة الناتج القومى ثانيا وتسليما بذلك سأتعرض إلى بعض ما استهدفته الدولة فى التسعينات كأمثلة للمفهوم الذى أبغى إيضاحه.

١- استهدفت الدولة زيادة معدلات التكثيف المحصولى إلى ٢٠٠٪ وذلك بتحديث التكنولوجيا واستنباط الأصناف عالية الإنتاجية وقصيرة المكث كأصناف الأرز وعباد الشمس، وجزئيًا فى إحلال قصب السكر وبنجر السكر فى التركيب المحصولى.

٢- بالنسبة لمجموعة الحبوب استهدفت الدولة مضاعفة إنتاج من الحبوب من ٩ ملايين طن كمتوسط عام ١٩٨٢ أى إلى بلوغ إنتاج مستهدف قدره ١٨ مليون طن بنهاية التسعينات. ولبلوغ هذا الهدف أيضًا حدّثت الدولة أصناف الزروع

وخاصة هجن الذرة. وحررت الأسعار والتسويق والأسواق الداخلية وقدمت للمنتج حزم تكنولوجية متكاملة من خلال الحملات القومية وأجهزة الإرشاد الزراعي.

٣- استهدفت الدولة على الأقل بقاء المستوى الإنتاجي من السكر - نحو ١,٢ مليون طن سنويا تمثل ٦٦٪ من إجمالي الاحتياجات السكرية - ولبلوغ هذا الهدف بالذات شملت الأدوات سياسات التصنيع والإنتاج حيث زادت أعداد مصانع إنتاج السكر من البنجر كما زادت الطاقة الإنتاجية للمصنع وأيضا زيادة الكميات الموردة للمصانع في اتساق وتكامل مع فترات القطع والجني[1].

٤- في مجال الزيوت - أحد المشاكل المزمنة - استهدفت الدولة زيادة الإنتاج المحلي من الزيوت النباتية، وأيضًا لبلوغ هذا الهدف اتبعت الدولة سياسات خاصة بالصناعة وأخرى سياسات إنتاجية كإدخال فول الصويا في التركيب المحصولي وزراعة عباد الشمس قصير المكث وإدخال زراعة أصناف القرطم خالية الأشواك وحديثا بنهاية التسعينات زراعة الكانولا.

٥- وفي مجال الإنتاج الحيواني - وهو الشق الثاني - تهدف الدولة لزيادة الإنتاج من الموارد المتاحة لزيادة نصيب الفرد من اللحوم ومنتجاتها والأسماك المنتجة محليا. وهذا القطاع هو مثال آخر لحالة التزاحم السابق الإشارة إليها . فإستراتيجية الزراعة في التسعينات تشير إلى ضعف الميزة النسبية من إنتاج اللحوم الحمراء محليا أخذا في الاعتبار المساحة المحصولية من الأعلاف والتي تبلغ في حدود ٣,١ مليون فدان تعادل ٢٤٪ من إجمالي الرقعة المحصولية والتي بلغت نحو ١٣ مليون فدان في بداية الألفية الثالثة. وهذا الرقم ببساطة يعني أن أكبر مصدر للطلب على الأراضي الزراعية هو لصناعة الإنتاج الحيواني. ومع تدني تقدير القيمة المضافة أو عائد الجنيه في تلك الصناعة كان الاتجاه إلى إنشاء هياكل جديدة لا تستهلك أرضاً ولا ماء[2] ألا وهي هياكل صناعة الدواجن - ودعمت الدولة هذه الصناعة ودعمتها في بداية الثمانينات بنحو ٨٠٪ من حجم أرباحها. ولكن هذه الهياكل لم تصمد أمام التغيرات الاقتصادية لأنها لم تكن متخصصة بمنتج

---

(١) لاحظ : في مراحل تصميم السياسات تحدث حالات نسميها نحن المتخصصون التزاحم crowed -out من أشهرها على الإطلاق تناقص في إنتاج السكر من داخل بدائله وبين استيراده وإنتاجه محليا.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع رياض السيد عمارة (دكتور): " الإنتاج الحيواني بين الفتين : الصحيفة الزراعية ، ديسمبر ١٩٩٩ ص ص ١٢-١٥ .

متخصص – وتعرضت هذه الصناعة لمشاكل كبيرة مالية وفنية وطبيعية جعلت المعطل منها ضعف العامل واتساقا مع نفس السياسة شجعت الدولة إنتاج المجترات فى الساحل الشمالى الغربى. أما قطاع الأسماك الجزئى فهو ما زال وسيظل عجيب المتناقضات فقد يطول الحديث عن دولة لديها جميع أنواع المصادر سواء النهرية أو البحرية والطبيعية والصناعية والتجارية وتستورد ثلث استهلاكها من الأسماك. مع الإشارة إلى انتشار البحار والأنهار والبحيرات بطول مساحة جغرافية مما حدا بالعلامة جمال حمدان بوصف مصر كدولة برمائية[1]. ودراسة الأسماك دراسة متكاملة تستوجب دراسة مجتمعات أربعة هى المصايد والأساطيل والصيادين والأسماك – مع الإشارة إلى أن سياسة تصدير الأسماك الفاخرة واستيراد بديله رخيصة لم تنجح ورفعت من أسعار الأسماك بالسوق المحلية لمستويات أعلى من أسعار تصديرها للخارج.

٦- فى مراحل الإصلاح الاقتصادى والتى كان القطاع الزراعى سباقا فيها كانت الدولة تستهدف أيضا الاستقرار الاجتماعى بالريف وزيادة فرص التوظيف لشباب الخريجين وشباب المزارعين، ولكن قامت الدولة بتمليك الشباب لحيازات فى حدود خمسة أفدنة كتعويض عن إتاحة فرص عمل لهم، وساهم فى بلوغ هذا الهدف التمويل المتاح من الصندوق الاجتماعى للتنمية.

ومع قرب منتصف التسعينات تقلص دور الدولة من المستوى التحكمى أو الاحتكارى فى بعض الأحيان – إلى دور تأشيرى ارتكز على البحث والإرشاد الزراعى وتمويل قطاع الزراعة. والسؤال الآن عام ٢٠٠٧ هل سينكمش دور الدولة أكثر من ذلك وخاصة بعد تزايد الاتجاه لدى القطاع الخاص لهيكلة وحدات البحث والإرشاد الزراعى وقصور دور بنك التنمية والائتمان الزراعى ؟ الإجابة لا. فمن وجهة نظرى أن هناك ثمة دوافع ستغير من دور الدولة فى الزراعة لتأخذ الدولة الدور الداعم للإنتاج بتدعيم البحوث والإرشاد والتمويل ودراسة الأسواق الخارجية وفرص التصدير. كما سيكون ضمن دور الدولة جمع وتحليل المعلومات وتوفيرها بالشكل المناسب على مستوى وحدات الإنتاج.

(١) لمزيد من التفاصيل – راجع – جمال حمدان (دكتور) : شخصية مصر ، إصدار مهرجان القراءة للجميع، القاهرة ١٩٩٥.

أ-٣- التناسق (التناقض) بين الأهداف والقيم : السرد السابق يوصلنا لحقيقة هامة وهى استخدام الموارد، فالاستخدام الاقتصادى له مؤشرات عدة، ولعل مؤشر القيمة المضافة مقارنة بطلب وعرض الموارد هـو المناسب لبيان هل التوزيع أو التخصيص المورد يحقق أو لا يحقق الكفاءة الاقتصادية.

الواضح أن أكثر الزروع طلبا للمياه الأرز وقصب السكر، ويستنفذان نحو ٣٥٪ من عرض المياه المتاحة للزراعة، ولكن من المدهش أنهما يزرعان فقط فى ١٢٪ من الرقعة المحصولية ويولدان ١٣٪ من القيمة المضافة بقطاع الزراعة. وأدى هذا التناقض إلى تدنى القيمة المضافة للمتر المكعب من المياه إلى ٠,٠١-٠,٠٢ جنيه.

والتخصيص المورد للأرض يشير إلى أن مجموعتى الحبوب والأعلاف تستحوذان على ٦٧٪ من الطلب على الأرض الزراعية، وتشكل مجموعتى الألبان والخضر والفاكهة نحو ٢٣٪ من الطلب على الرقعة المحصولية ، بينما تزرع بقية الزروع – ومن أهمها البذور الزيتية والمحاصيل السكرية – فى نحو ١٠٪ من الرقعة المحصولية. ومن ذلك يتضح أن غالبية الطلب على الأرض هو لتوفير نسبة من الاكتفاء فى غذاء الإنسان والحيوان كجزء من السيادة وليس ارتكازاً على قيم اقتصادية.

أما العمالة فأكثر الزروع طلبًا عليها فى الزراعة والصناعة هى المحاصيل الصناعية. وأكثر الطلب على الاستثمارات الزراعة وحاجة للتمويل هو لزروع الخضر والفاكهة. من هذا السرد يتضح أن التراكيب المحصولية تعكس تناقضًا بين الأهداف والقيم وأنها أهدرت الميزة النسبية الإنتاجية وأدت إلى سوء استخدام الموارد. إضافة إلى ما سبق فإن هناك أيضا تناقضا واضحا بين مصدرى وضع وتنفيذ السياسات الزراعية. وكان من الضرورى لشيوع التناغم والتنسيق أن يشترك القطاع الخاص فى وضع وتصميم تلك السياسات.

ومن المفترض أن تتناسق السياسة الزراعية كأداة لزيادة الإنتاج مع السياسات الاقتصادية بصفة عامة تناسقا كاملا. ولكن من المشاهد أن التأثير المزدوج يشوبه الإبطاء بالشكل الذى يوحى بالتناقض فى فترات كثيرة. وأخيرا وأهم من كل ما سبق ضرورة التناسق بين القيم والغايات التى ينشدها الفرد وتلك التى يستهدفها المجتمع. فقد عانت مصر كثيرا من هذا التناقض فى مراحل سابقة وترتب عليه تجريف الأرض الزراعية وتغذية الحيوانات على غذاء الإنسان الرئيسى وهو القمح وتوجيه القروض

الزراعية للأغراض الاستهلاكية وما إلى ذلك . ومن المشاهد أنه بعد فك القيود المعرقلة من تراكم إجراءات سياسة خاطئة خفت حدة هذا التناقض واتجهت الزراعة نحو تحرير مصادر القرارات والفردية في اتجاه مصلحة المجتمع.

ب- **أساسيات تقييم السياسات**: من البداية نفترض أن هناك أهدافًا واضحة ومحددة للسياسة الزراعية كما أن هناك مجموعة من الأدوات الحرة لبلوغ هذه الأهداف وأيضا هناك وحدات حية الدور للمتابعة والتقييم قامت بجمع البيانات الأساسية وأجرت المسوحات التفصيلية الأولية والدورية. فإذا بلغنا هذه المرحلة يمكن صياغة نموذج للأهداف والأدوات[1] كاف لاستقرار أثر التغير في مستوى الأدوات على الأهداف أي أنه في سنة (t) لو أن الأهداف ثابتة (Y^*) عددها g هدف، وأن هناك عددا مقداره i من الأدوات فإنه سيصبح لدينا حالتان هما :

(١) $g = i$ وفي هذه الحالة تكون درجات الحرية (DF) لواضعي السياسة الزراعية مساوية للصفر.

(٢) $i > g$ تكون درجات الحرية (DF [2]) موجبة .

وفي حالة سيادة الحالة الثانية يمكن حل نموذج خطي لتقدير الحدود الدنيا للمستوى المطلوب من الأدوات كما يلي:

$$Y^0_{t+1} \cdot A + K_{t+1} \cdot M + r_t \cdot L = e_t \quad \text{.....(1)}$$

حيث إن A, M, L صفوفات المعاملات ، وأن K,r هما متجها أدوات السياسة الزراعية، ومجموعة المتغيرات الخارجية[3] على التوالي . ويعني ذلك أن أدوات السياسة الزراعية في سنة t يمكن تحديدها من مستوى الإنتاج المستهدف في سنة t + ١ وكذلك من توقع تأثير مجموعة المتغيرات الخارجية . وبفرض أن كافة المصفوفات سوية Nonsingular فإنه يمكن الوصول إلى ما يلي :

---

١ - Instrument – Target Approach.

٢ - Degrees of Freedom (DF)

٣ - Exogenous

ملاحظة : لمزيد من التفاصيل راجع:-

رياض السيد أحمد عمارة ، (دكتور). ورقة بحثية مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية حول " برامج التدريب في مجال السياسة الزراعية " . بيروت – لبنان ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ص ٢٢-٢٣.

$$r_t^* = -Y_{t+1}\, A.L^{-1} - K_{t+1}\, .M.L^{-1} \quad .....(2)$$

ومن هذا النموذج يمكن تقدير الحد الأدنى المطلوب من الاستثمارات وحدود الأسعار والأجور الزراعية وأيضا يمكن توقع أثر التغيرات فى المستهدف على الأداة من :

$$\frac{d_t r}{dy_{t+1}} = -AL^{-1} \quad .....(3)$$

ويمكن بناء على تلك القياسات التقييم وإعادة صياغة الأهداف لتتناسب مع المتاح من الموارد وأيضا قياس حساسية الأدوات للتغيرات المختلفة وبعد صياغة سياسة متكاملة يكون تقييمها باستخدام نماذج كثيرة منها القياسية والكمية كالبرامج الخطية وغير الخطية.

والنموذج القياسي يتضمن علاقة بين المتغيرات الداخلية والخارجية سواء فى فترة (t) أو فترات سابقة (t ,..) أو لاحقة (t ,..) وتقدير معالم أو قيم متجهات المتغيرات الداخلية فى الخارج السابق يعكس طبيعة استخدام النماذج القياسية.

أما البرمجة الخطية فهى أسلوب رياضي يستخدم حين يكون فى الاستطاعة صياغة المشكلة موضع الدراسة فى صورة هدف يراد تعظيمه أو الوصول به إلى الحد الأدنى فى ضوء قيود معينة تفرضها الطبيعة العلمية للمشكلة. والبرمجة الخطية تشابه أساليب التحليل الجزئى فى أن كل منهما يبين ما يجب أن تكون عليه الأوضاع فى ظل افتراضات وأهداف معينة مع عدم إمكانية وصف الظواهر الاقتصادية كما هى فعلاً، بالإضافة إلى أن أسلوب البرمجة الخطية يمكن استخدامه بكفاءة بالنسبة للبيانات التى تواجه واضعى القرارات الاقتصادية والتى عادة ما تكون أرقاما منفصلة ولا تقبل التحليل الحدى. وغالبا ما يتم إجراء تحليل الحساسية للتوصل إلى أثر التغير فى محددات الأنشطة على الحل النهائى. ولاستخدام البرمجة الخطية فإنه لابد من استيفاء شروط ضرورية توضع على كلٍ من القيود ودالة الهدف. ولهذا الأسلوب العديد من الفروض الأساسية منها عدم سالبية الأنشطة وإمكانية استخدام وإنتاج أى عدد من الوحدات ووجود علاقة خطية بين الأنشطة والموارد.

١-٣ الخطة، الاستراتيجية والسياسة والحاجة لتقييم المشروعات

فى الفكر الاشتراكي تكون الخطة - أياً كانت مدتها - هى الوسيلة التى تعادل بها الدولة بين الموارد والاستخدامات، وذلك لتحقيق أهداف معينة فى الغالب مُحددة مسبقًا[١] والدولة لتحقيق رفاهية الفرد والمجموع وتعيد من تنظيم الموارد بين الاستخدامات المختلفة . وفى الوقت الذى تحقق فيه الدولة مجتمع الرفاهية تحقق الكفاءة الاقتصادية أى تحقق ما يشابه ما سبق الإشارة إليه مجتمع الكفاية[٢] والعدالة[٣]. وللخطة مشروعات محددة مسبقاً فى قائمة أولويات المجتمع وهى أيضاً يجب أن تكون مدروسة بما يحقق مصالح المجتمع ككل.

فى حين أنه فى فكر اقتصاد السوق تحل السياسات[٤] محل الخطة ويكون للمجتمع مؤسسات[٥] فاعلة تساعد تطبيق تلك السياسات لبلوغ أهداف الفرد والمجتمع فى آن واحد. وكما الخطة، فالسياسة أيضاً مشروعات كما أنه توجد استراتيجية تجمع كل السياسات فى هيكل يضمن التناغم بين السياسات العامة والسياسات النوعية . وفى كل الأحوال يختلف تخصيص الموارد، فالدولة فى الفكر الاشتراكي هى الرشيدة والمسئولة عن الموازنة بين الموارد والاستخدامات، لكن فى فكر اقتصاد السوق يكون للدولة دوراً تأشيريًا وتساهم فى إدارة موارد المجتمع مع ترك الحرية للقطاع الخاص فى اتخاذ قرار الإنتاج ، وتقوم قوى السوق العرض والطلب بالدور الأكبر فى تخصيص الموارد نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية .

وفى كل الأحوال هناك مشروعات، وهذه المشروعات من المفروض أن تكون مدروسة فنيًا وماليًا واقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وخاصة بعد استئثار القطاع الخاص بنحو ٧٠٪ من الاستثمارات المنفذة بعد عام ١٩٨٦ كما سبق الإشارة فى الجزء الأول من هذا الباب، وبالفعل يتطلب من كل مستثمر قبل البدء فى مشروعه الاستثماري دراسة جدوى اقتصادية تتوقع له عائد استثماره مقارنة بالعائد البديل الذي يمكنه أن يتحصل عليه فى مشروعات أخرى أو مجتمعيًا. كما أنه قد يكون مطلوباً أن تكون هناك دراسات لأداء المشروع أثناء تنفيذه وأخرى فى نهاية العمر الافتراضي له .

---

١ - Predetemined
٢ - Sufficieney
٣ - Equity
٤ - Polices
٥ - Institutims

وكخبرة سابقة فى عدة دراسات دولية ومحلية اتضح أن المشروعات التى تقوم على دراسات دقيقة وجيدة هى حد الأمان الأول لضمان حصول المستثمر على عائد استثمار مُجزٍ وبأقل آثار ممكنة للمخاطر المختلفة التى غالباً ما تواجه المشروعات. وفى هذا الإطار يدخل فى الاعتبار عدة عوامل نوجزها فيما يلى :

(أ) كم المعلومات المتاح عن المشروع والأنشطة الأخرى بل والمتاحة عن الاقتصاد القومى ككل .

(ب) الدقة فى صياغة فروض الدراسة وتحديد عمر مكونات المشروع ودورة التخريد.

(جـ) الأفق التحليلى والتخطيطى للقائم على الدراسة ومدى إلمامه بطبيعة الإنتاج وظروفه بل والمعلومات الفنية لدية .

كذلك فمن قبيل التذكرة اتضح من الخبرة أن غالبية المشروعات والزراعية منها على وجه الخصوص حساسة جدًا لتأخير التنفيذ . ففى كل البلاد فى مصر والسودان وملاوى تتغير القيم وظروف الإنتاج فى فترات قصيرة، وعليه فعدم تنفيذ المشروعات فى مواعيدها المحددة يستدعى إعادة دراسات المشروع قبيل التنفيذ ضماناً لعدم تعرضه لخسائر. وأضرب بذلك مثالاً بحال المشروعات التى تم التخطيط لها فى أوائل التسعينات من القرن الماضى كمشروع تنمية سيناء. بل الأكثر مواءمة لظروف الزراعة فى دول العالم الثالث أن يكون الإبطاء فى التنفيذ مقارنة بوقت إجراء الدراسة عام على أسوأ الأحوال. وبالفعل من واقع الخبرة السابقة يكون السؤال محيراً عن مبرر الإبطاء فى تنفيذ مشروعات من المفروض أن يكون لها جدول زمني وجدول تمويلي ومعروف مصادر التمويل لها ومحسوب بدقة لتكلفة التمويل. إذاً لماذا التأخير فى التنفيذ ؟ فالفرد عندما يقدم على مشروع أو عندما تقدم الدولة فالكل يعلم حجم الطلب على منتجات هذا المشروع وهل هذا الإنتاج موجهاً للسوق المحلية أم بديل لمنتج آخر مستورد أو للتصدير كلية . وفى كل الأحوال تختلف النظرة للمشروع وتختلف طرق تقييمه ، وأيضاً فى كل الأحوال هناك عائد ملموس متوقع سيتحصل عليه المستثمر من جراء استثمار أمواله أو تحصل عليه الدولة من تنفيذ مشروع ما.

كذلك تختلف ظروف تقييم المشروع بين المعلومات الكاملة – اليقين – والمعلومات الناقصة أو اللايقين[1] – ولعله من المضحك ذلك التبسيط المخل عند دراسة المشروعات وهو افتراض سيادة ظهرت الحاضر فى المستقبل. فالأوفق أن يتم

---

1 - Uncertainty

دراسة المشروعات أخذاً فى الاعتبار المخاطر المختلفة المحتمل أن يتعرض لها، أياً كانت هذه المخاطر تمويلية أو إنتاجية أو مؤسسية أو طبيعية ، وكلها تغيرات محتملة الحدوث . ولعل أخطر كل هذه التغيرات فى دول العالم الثالث ومنها مصر اللايقين المؤسسى[1] فالمنتج يخطط للإنتاج فى حدود ظروف قانونية ومؤسسية معينة ثم بعد ذلك تتغير هذه الظروف فى أحيان كثيرة بنقيضها ويترتب على ذلك ضياع استثمارات كثيرة.

ويحتاط فريق تقييم أى مشروع للظروف غير المنظورة بوسائل عدة بعضها يتعلق بالتركيبة أو المزيج الإنتاجي وبعضها يتعلق بأسعار المدخلات والمخرجات ولعل من أهمها فى عصرنا الحاضر التأمين على مكونات المشروع، لكن لا تجدى هذه الطريقة حيال اللايقين السعرى ، حيث تظل تقلبات الأسعار عاملاً كبيرًا فى نجاح أو فشل أى مشروع والممكن الوحيد للحد من آثاره هو إجراء تحليل حساسية المشروع بعناية . كذلك فإذا كان لدى المشروع قدرة على تنويع مخرجاته يكون تأثير اللايقين محدوداً وخاصة إذا كانت هذه المنتجات مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطاً سالباً كاملاً، بمعنى أنه خُطط لها من البداية على أساس أنه إذا تأثر إنتاج أحد مكونات المشروع باللايقين تكون المكونات الأخرى منتجة . وتوجد طرق أخرى منها اختيار خطط إنتاجية مرنة تمكن من الحد من تقلبات الأسعار وأنماط اللايقين الأخرى السابق الإشارة إليها .

---

١ - Institutional uncertainty.

ملحوظة: المخاطرة risk هى أحداث غير منظورة ولكن يمكن قياسها كميًا أو تجريبيًا أما اللايقين فهو أحداث غير منظورة ولكن لا يمكن قياسها أو توقع آثارها .

المراجـــع

أ- المراجع باللغة العربية

(١) رياض السيد عمارة (دكتور) ، " برامج التدريب فى مجال السياسة الزراعية " – ورقة بحثية محورية مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٥ .

(٢) جمهورية مصر العربية، مجلس الشورى. التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الزراعي والري واستصلاح الأراضي عن موضوع استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر فى التسعينات:- دراسة تحليلية . القاهرة ، ١٩٩٢ .

(٣) فاتن الهادى زيدان (رسالة ماجستير). " التحليل الوصفى والكمى للسياسة الزراعية فى جمهورية مصر العربية فى التسعينات " . كلية الزراعة بجامعة القاهرة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، ١٩٩٦ .

(٤) نبيلة إبراهيم شرف (دكتورة). " أثر سياسات التحرر الاقتصادى على معدلات الاكتفاء الذاتى من الحبوب فى مصر ". المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي . المجلد (٧) ، العدد (٢)، سبتمبر ١٩٩٧ .

(٥) هدى سعد عوض أبو رميلة (ماجستير). "أثر برامج التكيف الهيكلى على الفجوة الغذائية لمحاصيل الحبوب الرئيسية فى مصر". كلية الزراعة – جامعة القاهرة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، ١٩٩٥ .

B- References

(١) Heady, Earl O. Goals ansd Values in " Agricultural Policy ". Center for Agricultural and Economic Development. Ames: Iowa, ISU press, ١٩٦١.

(٢) Taskok Isabelle. Agricultural Price Policy:- A practitioner's Guide to Partial –Equilibrium Analysis. Cornell University Press, ١٩٩٠.

(٣) Tinbergen, J. Economic Policy:- Principals and Design. Amsterdam:- North – Holland Publishing Company, ١٩٦٦.

(٤) Tweeten, Luther G. Agricultural Policy Analysis. Boulder: Colrado: West Press, ١٩٨٩.